

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: الأسباب والعلاجات

Crisis of democratization in the Arab world: causes and consequences

الباحثة: **ميموني سليمة**

طالبة دكتوراه - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائر

mimounisalima20@gmail.com

الدكتور: **اسعيد مصطفى**

استاذ محاضر "أ" - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائر

Sdmoustapha@yahoo.fr

تاريخ النشر :	تاريخ القبول :	تاريخ الإرسال :
2019/02/04	2018/12/20	2018/11/17

الملخص:

يواجه الوطن العربي العديد من الأزمات نتيجة توجه الكثير من الأنظمة السياسية العربية نحو الديمقراطية التي أصبحت ضرورة حتمية فرضتها أسباب داخلية وأخرى خارجية على ما يعانيه الواقع المعاش من مشاكل في شتى المجالات إذ تحولت بعد إصطدامها بهذا الواقع من أداة لحل المشكلات إلى أداة لتوليد الأزمات وتعميقها؛ والسبب في ذلك هو عدم قناعة النخب الحاكمة بالتغيير ما انعكس على استقرار هذه الأنظمة السياسية، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود توجه ذهني جديد وإعادة هندسة للعديد من الأولويات وعلى رأسها النظام السياسي للدولة ككل. وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة التوصل إلى الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عدم نجاح الوطن العربي في انتهاجه للنهج الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الوطن العربي، الضغوط الداخلية، الضغوط الخارجية، الأزمة.

Abstract :

The Arab world is facing many crises as a result of the tendency of many Arab political regimes towards democracy, which has become an imperative necessity imposed by internal and external reasons on the suffering of the living reality of problems in various fields as it turned after the collision of this reality from a tool to solve problems to a tool to generate and deepen crises; The reason for this is that the ruling elites are not convinced of the change that has been reflected in the stability of these political systems, which requires the need for a new mindset and re-engineering of many priorities, especially the political system of the country as a whole. Therefore, this study aims at trying to reach the real reasons behind the failure of the Arab world to adopt a democratic approach.

Keywords: democracy, the Arab world, internal pressures, external pressures, crisis.

مقدمة :

أضحت الديمقراطية أداة حتمية في الوطن العربي؛ خاصة مع توافر العديد من الأسباب والتي من أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001م واتهام الأنظمة السياسية العربية على أنها أنظمة مولدة ومعيشة للإرهاب وعليه لا بد من إعادة النظر على هذه الدول، إضافة إلى ذلك التبعية الاقتصادية وما انجر عنها من فرض شروط وتدخل في الشؤون الداخلية؛ الأمر الذي استدعى ضرورة إدخال إصلاحات سياسية، اقتصادية، اجتماعية الهدف منها تحقيق الديمقراطية داخل هذه الأنظمة هذه الأخيرة والتي انعكست بالسلب على العلاقات الداخلية بين المجتمع والدولة؛ فظهرت مؤشرات توضح ضعف أداء النظام السياسي وتآكل شرعيته، وظهور العديد من الأزمات وخير مثال على ذلك ما حصل من ثورات وانقلابات في الوطن العربي أو ما يصطلح عليه "الربيع العربي". وعليه هنا تحولت

الديمقراطية من أداة إصلاح الوضع القائم وحل المشكلات إلى أداة لخلق الصراعات والأزمات وزيادة حدتها.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ومعرفة أسبابها والوضع الذي آلت إليه مع محاولة تقديم الحلول لتجاوز هذه الأزمات.

انطلاقا مما سبق تطرح الإشكالية التالية:

لماذا تحولت عمليات الديمقراطية في الوطن العربي من أداة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية إلى أداة لتوليد الأزمات وتعميقها ؟

المنهج المتبع: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا للملائمة وطبيعة الموضوع. من خلال وصف الواقع العربي وتحليل ما آلت إليه الأوضاع السياسية والإجتماعية والاقتصادية.

الفرضية:

كلما كان أداء النظام السياسي ضعيف ومرتبط بالضغوط الخارجية كلما أدى ذلك إلى تآكل شرعيته.

لمعالجة الإشكالية تم إتباع العناصر التالية:

أولاً: الديمقراطية كآلية لحل المشكلات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي.

ثانياً: انعكاسات تطبيق الديمقراطية لحل المشكلات إلى توليد الأزمات في الوطن العربي (المآلات).

ثالثاً: أسباب تعثر الوطن العربي في تحقيق الديمقراطية.

رابعاً: نماذج حول أزمات الديمقراطية في الوطن العربي.

خامساً: الحلول المقترحة لتجاوز أزمات الديمقراطية في الوطن العربي.

أولاً: الديمقراطية كآلية لحل المشكلات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي.

تضرب الديمقراطية جذورها في الفكر اليوناني، وتعرف بحسب تعريف "أبراهام لينكولن" على أنها: "حكم الشعب بالشعب". كما اجتهد العديد من المفكرين في تعريف الديمقراطية: فعرفها "توبيو يور برتو" بأنها مجموعة من القوانين لحل الصراعات دون إراقة للدماء، والديمقراطية في قاموس الفكر السياسي: هي حكم الجماهير أو حكم الناس جميعاً لأنفسهم بخلاف حكم الناس بواسطة طبقة أو مصالح طبقة منهم أو فرد أو قلة¹. كما تعرف كذلك على أنها: شكل من أشكال الحكم، أو أنها شكل من أشكال السيطرة².

من الملاحظ من التعاريف السابقة بأن الديمقراطية تعكس إرادة الشعب بحكم القانون دون أن يكون الحكم حكرا على جماعة معينة فيوصف النظام بأنه استبدادي، وهو ما يتناقض مع المفهوم الحقيقي للديمقراطية.

يقال بأن الديمقراطية خصوصا في بلدان العالم النامي بما فيه المنطقة العربية تشكل البديل المطلوب لأنظمة الحكم التوتاليتاري (الحكم الفردي أو الحزبي) وبما أن الشعوب العربية تعاني من استبداد الأنظمة والحكومات، هذه السمة التي ميزت الأنظمة السياسية العربية والتي قد تكون إما من خلال الموروث الاستعماري، أو من خلال الوراثة الطبيعية مثل الأنظمة الملكية؛ هذا ما دفع الشعوب العربية تنظر إلى الديمقراطية من حيث هي هدف ووسيلة في الوقت نفسه لتتخلص من الظلم السياسي والقهر الاجتماعي والتخلف والفتن الداخلية لتنال حرياتها الأساسية³

في هذا السياق نجد "صمويل هنتجتون" يعرف موجة التحول الديمقراطي بأنها: مجموعة من حركات الانتقال من النظام الغير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتنفوق في عدد حركاتها الانتقال في الإتجاه المضاد خلال فترة زمنية ،كما أشار أيضا في تحليلاته إلى أهمية الرابط بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي مؤكدا أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية منذ أن أكد "جان جاك روسو": أن صاحب القوة لا يمكن أن يضل قويا إلا إذا حول هذه القوة إلى حق في أن يتولى الحكم وواجب على الشعب أن يطيعه، والأكيد هنا والأكيد هنا أن الشرعية التي حرص عليها الأستاذ "صمويل هنتجتون": هي شرعية قائمة في المنطق الديمقراطي وشعارات الديمقراطية وأقرب لأن تكون شرعية دستورية فهي تعني في المقام الأول: أن النظام السياسي هو نظام شرعي ما دام يعتمد الديمقراطية والمشاركة في الحكم وتؤدي فيه المؤسسات دورا قويا ومؤثرا في العملية السياسية ويشعر مواطنوه أنه نظاما صالحا ويستحق التأييد والطاعة ويضمن لهم في المقابل مزيدا من الحقوق السياسية والاجتماعية وحتى الإقتصادية⁴، بمعنى الديمقراطية كأداة لحل المشكلات السياسية والاجتماعية وحتى المشكلات الإقتصادية ؛ فبدأت مبادرات الإصلاح السياسي كخطوة نحو تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي بإرساء حكم القانون؛ تعددية سياسية والمشاركة في صنع القرار وفسح المجال للمبادرات الفردية والتوزيع العادل للثروات وإقامة المساواة بين الأفراد.

يعاني العالم العربي من أزمات راهنة وهو ما يعكسه الواقع من مشكلات التي لم تتقدم الأنظمة السياسية في حلها تلك المشكلات المرتبطة بمشكلات التحرر العقلي والسياسي ومشكلات التحرر الاقتصادي وما يعرف بالأزمة الإقتصادية⁵، بحيث يتميز الاقتصاد العربي بأنه "اقتصاد ريعي" ومع دخول بعض الدول العربية في أزمة اقتصادية وما شهدته من تدني في مستوى المعيشة وتدهور الوضع الداخلي لجأت بعض الأنظمة السياسية العربية إلى مؤسسات التمويل الدولية بهدف المساعدة

والخروج من هذه الأزمة، وتمثلت هذه المساعدة في شكل قروض وتسهيلات اقتصادية ما رافقها جملة من الشروط المفروضة على هذه الدول والتي من أولوياتها الديمقراطية باعتبارها السبيل الأفضل لتصحيح السياسات الاقتصادية ومنه النظر إليها كأداة لحل المشكلات الاقتصادية.

وعليه تشهد الساحة السياسية العربية في الآونة الأخيرة مناقشات ومحاولات كبيرة حول أزمة غياب الديمقراطية في الوطن العربي، تلك الأزمة التي تجلت بصورة واضحة في الفترة الأخيرة وذلك في أعقاب انهيار الكتلة الشرقية وهيمنة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي وتصاعدت صيحات الإصلاح في العالم العربي على الصعيد الداخلي والخارجي؛ فعلى الصعيد الداخلي بدأت القوى السياسية غير المشاركة في الحكم ونشطاء المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في أغلب البلاد العربية تطالب بإحداث إصلاحات ديمقراطية لنظام الحكم وادخال تعديلات جوهرية على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول العربية وكذلك الضغوط الخارجية سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي الذي طالب بإحداث إصلاحات سياسية على الأوضاع السائدة في العالم العربي وخاصة في القسم المطل على البحر المتوسط، وبذلك أصبح تحقيق الديمقراطية الذي يتمثل في وضع السلطة السياسية في أيدي الأكثرية مع توفير القيود على السلطة الإكراهية للدولة فالدول العربية مازالت تعاني من سلطوية الحكم⁶.

المركزي وهيمنة السلطة التنفيذية على مجريات العملية السياسية وضعف السلطة التشريعية والقضائية؛ الأمر الذي يتنافى مع أهم مبادئ النظم الديمقراطية ألا وهو الفصل والتوازن بين السلطات وكذلك هناك تهميش كامل للمجتمع المدني بمختلف مؤسساته سواء النقابات أو الجمعيات الأهلية، وقد أدى هذا القصور إلى أزمات عديدة للشعوب العربية في مختلف المجالات ومن أهم مظاهر أزمة الديمقراطية مايلي: إتساع صلاحيات السلطة التنفيذية، ضعف الأحزاب، ضعف مؤسسات المجتمع المدني⁷.

ثانيا: انعكاسات تطبيق الديمقراطية لحل المشكلات إلى توليد أزمات في الوطن العربي (المآلات).

يقول "محمد الأحمرى" في وصفه للديمقراطية: إن الحكم الديمقراطي يبنى دوافع الفوضى والتغيير بالقوة وينهي الحكومة الفاسدة وينهي المعارضة المدمرة⁸.

عند التركيز في هذا الوصف وعند إسقاطه على الأنظمة السياسية في الوطن العربي ونهجها للنهج الديمقراطي، يتبادر في الأذهان سؤال وهو: هل صحيح أن الحكم الديمقراطي في الوطن العربي أنهى من دوافع الفوضى والتغيير بالقوة وأنهى الحكومة الفاسدة وأنهى المعارضة المدمرة ؟

الاستبداد السياسي، انتشار الفساد، زيادة المطالب السياسية للمطالبة بالتغيير هذا فضلا عن انتشار الفوضى التي تعكس الثورات العربية والانقلابات على الأنظمة السياسية في الوطن العربي.

يقول "إيريك هوبز باوم": "الحروب في العراق وأفغانستان إن هي إلا جزء واحد من جهد يفترض أن يكون عالميا لخلق نظام عالمي عبر "نشر الديمقراطية" فالخطاب المحيط بهذه الجملة يتضمن أن النظام قابل للتطبيق في شكل غربي مقبوس وأنه يمكن أن ينجح في كل مكان وأنه يقدم علاجا ناجعا لما نشهده اليوم من مشاكل عابرة للقوميات وأنه يمكن كذلك أن يجلب السلام بدلا من أن يبذر الفوضى"⁹.

يقدم هذا القول العديد من التفسيرات حول التدخل الغربي من أجل نشر الديمقراطية باعتبارها سبيل لحل المشاكل وهذا بدوره ما يفسر التحولات العالمية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ويعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير بالنسبة إلى واشنطن اخر مطلب من مطالب أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: حيث بدأ بتلك المطالب وزير خارجية أمريكا في الوطن العربي ثم مبادرة " ريتشارد هاس": الذي كان مديرا للتخطيط في البيت الأبيض وبعدها مبادرة " جورج بوش " الإبن بخصوص التجارة الحرة على الشرق الأوسط ثم صيغت (صهاينة ومتصهي) الإدارة الأمريكي

التي اقترح فيها على الرئيس بوش نشر الإصلاح وأمورا اجتماعية تتعلق بالعالم العربي ولم يأتوا على ذكر الإصلاح التربوي في الكيان الصهيوني مطلقا كانت مبادرة بوش هذه تعبر عن الإصرار على تنفيذها: خصوصا أنها جاءت في وقت بدأت الإدارة الأمريكية (تتخبط) في تحقيق أهداف مهمتها من عدوانها واحتلالها للعراق، عدا الضغط الداخلي على هذه الإدارة التي صورت للأمريكيين أن العراقيين استقبلوا الجيش الأمريكي بالورود ونفوج ومقاومة ضد الإحتلال واعتبروا ذلك اعمالا ارهابية¹⁰.

كما اتسم رد الفعل الأمريكي على الهجمات بإعلان الرئيس الأمريكي " جورج بوش الإبن ": "الحرب على ما أسماه الإرهاب الدولي وهي حرب سوف تختلف بالتأكد من كل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تمتد على جهات متعددة وعلى مدد طويلة من الزمن، وضمن هذا السياق دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل تحالف دولي لمحاربة الإرهاب وقيادة حملة دولية ضده والسعي باتجاه تنوع وسائل هذا التحالف، وهكذا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب بمثابة الخطر المشترك الذي يهدد العالم المتحضر.¹¹ وعليه

بدأ الحديث عن ديمقراطية الوطن العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بحجة أن الأنظمة العربية الإستبدادية هي البيئة الحاضنة لفروخ الإرهاب وتم تقديم المشاريع الإصلاحية التي من شأنها حسب الرؤية الأمريكية أن تساعد البلدان العربية في تحركها نحو الديمقراطية وكما تعلم أن أمريكا تبحث عن مصالحها أولا وأخيرا؛ فلم يلتحق الوطن العربي بأي من موجات التحول الديمقراطي الثلاث التي تحدث عنها "صمويل هنتجتون" والتي بدأت من 1828 وحتى 1974 أو حتى بالموجة الرابعة التي تناولت دول المعسكر الشيوعي السابق، كما تناولها بالبحث أستاذ العلوم السياسية الأمريكي "مايكل ماكفول" ولكن ذلك لا يعني أنه لم يشهد حراكا اجتماعيا وسياسيا قويا خلال العقود الماضية حدة هذا الحراك

قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة لأسباب عدة منها: ازدياد تأثير الثورة المعلوماتية في نشر القيم والأفكار والضغط الخارجي التي يتعرض لها الوطن العربي لتطبيق الديمقراطية وغيرها.¹²

وهنا احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بحجة تحريره من الطاغية ونشر الديمقراطية وسوقت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة أنها لم تعد تتلائم أو تطبق الأنظمة الإستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وانها تريد استبدالها بأخرى ديمقراطية وساعدها في ذلك العديد من المثقفين العرب لابعاد الرأي العام العربي بأن امريكا قادمة لإسقاط الأنظمة الإستبدادية في بلادنا.¹³

لقد تم تفعيل وتكريس عمليات الديمقراطية من إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي في الوطن العربي من أجل تغيير وتحسين الوضع القائم وحل مشكلات سياسية واقتصادية قائمة: لكن كل هذه العمليات كانت تنسم بالارتجالية والعشوائية وما يفسر هذا هو تلك الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع المعاش فكانت النخب الحاكمة تقول ما لا تفعل وتعد بما لا تفي: السبب الذي أثار غضب الشعوب العربية من أفراد، مؤسسات، وتنظيمات فاتجهت بدورها للمطالبة بحقوقها وهو ما حول عمليات الديمقراطية من أداة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية إلى أداة لتوليد الأزمات وتعميقها، وخير مثال على ذلك ما نشهده من ثورات عربية ومختلف النزاعات والتي كان لها اثر ودور فاعل في تحفيز مختلف الطبقات الاجتماعية خاصة في الأنظمة الملكية بالمطالبة بحقوقها هذا من الجانب السياسي.

فلقد عرفت المنطقة العربية عددا من حركات التغيير الديمقراطي ظهرت في غضون عامي 2004م، 2005م؛ وهي اللحظة القصيرة التي ارتفعت فيها الآمال بإمكانية تحقيق تحول ديمقراطي في ظل وجود حراك سياسي داخلي ومتغيرات خارجية صبت جميعا في اتجاه ديمقراطية المجتمعات العربية:

وفي ظل هذا الوضع ظهرت عدد من الحركات السياسية التي رفعت شعار التغيير السياسي؛ تباينت بياناتها الأساسية واستراتيجيات تحركها في واقع سياسي مضطرب ولكنها جميعا اشتركت في الأشواق الديمقراطية وما تحمله من مظاهر للتعبير والاحتجاج السياسي..

أما من الناحية الاقتصادية: فقد ساهمت مختلف الإعانات الخارجية في تكريس "التبعية" والتي ساهمت بدورها في تخلف الاقتصاد العربي وتعميقه أكثر إضافة إلى المديونية الخارجية والضغط من طرف مؤسسات الإقراض المالي العالمية وفرضها لشروط سياسية تعجيزية على النظم التسلطية التي تعاني من أزمات اجتماعية ومتاعب اقتصادية مقابل استفادتها من تسهيلات وقروض مالية في مقدمتها تحسين أوضاع الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان، مما قد يساهم في إتاحة فرصة التحول السياسي الديمقراطي، حيث أنه في أبريل 1990 صرح "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية

الأمريكية للشؤون الإفريقية: "بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية¹⁴. فعوض أن تكون الديمقراطية شرطاً لمراقبة سياسات النخب الحاكمة ومحاسبتها وضبطها؛ فقد ساهمت في تكريس مختلف الأزمات وتعميقها أكثر

ثالثاً: أسباب تعثر الوطن العربي في تحقيق الديمقراطية.

يقول "إيريك هوبز باوم": "إن الجهود الرامية إلى نشر الديمقراطية غربية مقيسة فوق أن فرص نجاحها ضئيلة جداً تعاني من تناقض جوهري، تتصور على أنها حل لما تشهده أيماننا من مشاكل عابرة للحدود"¹⁵.

نستنتج من هذا القول من أن الديمقراطية تولدت من ضغط خارجي؛ وهو ما يفسر بدوره فشل محاولات الإصلاح السياسي، الاقتصادي والاجتماعي؛ وعليه يمكن استنتاج الأسباب الحقيقية وراء هذا الفشل والتي تفسرها مجموعة من العوامل والتي تعتبر مرتبطة ببعضها البعض:

- عامل النخبة.

- العامل الخارجي.

- عامل عمليات وإجراءات التحول الديمقراطي.

بحيث أن غياب الديمقراطية في الوطن العربي يرجع سببه إلى "عدم قناعة النخب الحاكمة" بالإصلاح في مختلف مجالاته وغياب "الرغبة الذاتية"

في التغيير بقدر ما هو استجابة لضغوط قوى خارجية ذات مصلحة خاصة؛ فالتحولات العالمية وما أفرزته من أزمات اقتصادية في الوطن العربي خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي والتي كرس أكثر التبعية وما انجر عنها من شروط كانت مفروضة على الأنظمة السياسية العربية والتي على رأسها تبني الديمقراطية كوسيلة إصلاح والخروج من الأزمات وبالتالي أصبحت حتمية على النخب الحاكمة من أجل الحصول على المساعدات وهو ما انعكس بالسلب حينها اصطدمت الديمقراطية بالواقع في الوطن العربي؛ بحيث واجهت صعوبات إيديولوجية وعملية والتي بدورها أنتجت أزمات وساهمت في تعميقها، إضافة إلى الدور المحوري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والضغط على الأنظمة السياسية العربية باتخاذ الديمقراطية من أجل محاربة العديد من الظواهر كالإرهاب، الفساد، الفقر وتحسين مستوى المعيشة وغيرها والتي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية

أسباب كافية لفرض الديمقراطية في الوطن العربي، هذا فضلاً عن المساعدات التي قدمت للدول العربية من أجل الخروج من أزماتها الخارجية ففي هذا السياق أكد وزير الخارجية البريطاني السابق

"دوغلاس هيرد": "أن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق". كما أشار الرئيس "ميران" في يونيو 1990م أثناء المؤتمر الفرنسي الإفريقي " أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية".¹⁶ يتضح من خلال هذه التصريحات من أن للعامل الخارجي دور كبير في الضغط على النخب الحاكمة من أجل تبني الديمقراطية هذه الأخيرة والتي تحمل في طياتها العديد من الإجراءات والعمليات التي واجهت صعوبات عند التطبيق وما تولد عنها من أزمات وانعكاسها بالسلب على الوضع الداخلي في الوطن العربي.

وهنا تشير خبرة التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية على مدار السنوات الماضية إلى أن التغيير الديمقراطي لم ينتهي بوصول المعارضة للحكم؛ ولكن الديمقراطية ذاتها عملية تراكمية مستمرة، تتقدم حيناً، وتنتكس أحياناً؛ وفي كل الأحوال فإن حالة الديمقراطية في المجتمع تتوقف على طبيعة الحراك السياسي، ومسار الجدل السياسي بين القوى السياسية والحزبية المختلفة، كل ذلك يقودنا إلى الاعتقاد بأن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى "تعزيز" و "مساندة" مستمرين كي لا تعيد انتاج ممارسات سياسية قديمة في ثوب جديد.

وفي نفس السياق لابد من التركيز على أكبر وأهم عائق أمام أي جهود عربية للنمو الديمقراطي وهو الصراع العربي الإسرائيلي؛ فالوطن العربي لم تهب عليه رياح التغيير الديمقراطي التي عصفت بالكتلة الشرقية إبان انهيار الإتحاد السوفياتي وربما يعود السبب الحقيقي إلى عدم رغبة الدول الكبرى في ذلك الوقت بمنطقة عربية تسودها الديمقراطية ما قد يشكل تهديداً لأمن إسرائيل أو ضرباً لمصالح تلك الدول في المنطقة ولاسيما منطقة الخليج النفطية.¹⁷

رابعاً: نماذج حول أزمات الديمقراطية في الوطن العربي.

اعتبرت الديمقراطية "أفضل نظام للحكم" في الوطن العربي وأن النظام الذي يتميز بديمقراطية أكثر هو النظام القادر على تحقيق متطلبات

المجتمع.¹⁸ وهو ما عملت به العديد من الأنظمة السياسية العربية؛ الأمر الذي انعكس بالسلب على الوضع الداخلي للدول العربية؛ بظهور أزمات بدلا من حل المشكلات السياسية والاقتصادية:

أولاً: أزمة الديمقراطية في الأردن:

ظهرت الحركات الاحتجاجية في الأردن في إطارها الاجتماعي من خلال الحركات الاجتماعية العمالية والطلابية والنسائية، ذلك أن الحركات الاحتجاجية في الأردن لم تنشأ مع ظهور موجة الربيع العربي بل قبلها، وبشكل خاص بدأت مع تطور الاحتجاجات والاعتصامات العمالية في الأردن منذ العام 2009م مع حركة عمال الموانئ وحركة المعلمين وحركة المتقاعدين العسكريين.

بدأ الحراك الشعبي في الأردن في التطور مع بدايات العام 2011؛ وكان دافعه التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إطارها المحلي والإقليمي فإظهر معه وجود فجوة قائمة بين الشعب والسلطة وغياب التواصل المستمر والدفع بمطالب الشعب نحو الحكومة، كنتيجة لضعف الأحزاب السياسية والبرلمان في الاضطلاع بمطالب المجتمع واحتياجاته؛ مما أدى لبروز أزمات واختلالات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المجتمع الأردني أدت لنمو وبرز الحركات الاحتجاجية غير المؤسسية.

كما أن هناك تمييزاً من حيث آليات ووسائل التعبير لدى الحركات الاحتجاجية تتمثل بالاعتصام والوقفة الاحتجاجية والمبادرات والإضرابات؛ حيث تراوح عددها في العام 2011م عن 4 آلاف فعالية احتجاجية مختلفة، فزادت عددها في الأشهر الثلاثة الأولى عام 2012م إلى (1318) فعالية ضمن جميع الحركات الأردنية والتطور الذي حصل في تشرين الثاني 2012م على الحركات الاحتجاجية والتي صاحبها عنف وتخريب لممتلكات عامة وخاصة في العديد من المدن الأردنية كرد فعل على قرار حكومة عبد الله النسور (الحكومة الرابعة التي تم تشكيلها خلال عام 2012م): القاضي بتحرير أسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم الحكومي عنها بالكامل. 19.

ثانياً: أزمة الديمقراطية في مصر.

عرفت الفترة ما قبل عام 1974م في مصر صيغة الحزب الواحد في الحكم حين كان معروف حكم السادات مع إتاحة الفرصة لتكوين تكتلات لكن هناك فئة من الليبراليين طالبوا بتعددية سياسية كاملة وقد تمت الاستجابة لهذه المطالب مع عام 1976م بانتخاب مجلس الشعب وهي الفترة التي بدأت فيها تجربة الإصلاح السياسي في مصر، ومع عام 1977م ومع حدوث احتجاجات شعبية نتيجة إلغاء الدعم على كثير من السلع الاستهلاكية حيث حمل الرئيس المعارضة مسؤولية تلك الأحداث، في عام 1981م وعقب اغتيال الرئيس السادات تولى حسني مبارك الحكم في ظل مرحلة الانفتاح الديمقراطي وفي النصف الأول من التسعينيات تمكن التيار الإسلامي المعتدل والمتمثل في جماعة الإخوان المسلمين من الفوز بأغلب المقاعد، فنشطت المعارضة السياسية في مصر لتحقيق بعض المطالب ولإحداث تحول ديمقراطي؛ كالبدء بإلغاء حالة الطوارئ، حرية إصدار الصحف وحرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء، ولعل أهم وأقوى حدث في مصر تمثل في بروز "حركة كفاية" عام 2005م والتي لجأت بعد تأسيسها بإصدار بيان لتحدي النظام السياسي رافضة تولي حسني مبارك من حيث فترة الحكم بحيث عرفت هذه الفترة احتجاجات ومسيرات وتواصل هذا التحدي تقريباً طيلة عام 2005م الذي شهد الانتخابات المباشرة والتنافسية في تاريخ مصر والتي أفرزت النتائج فيها صعود كبير لحركة الإخوان المسلمين، وبعدها بدأت

أحزاب المعارضة وبعض قوى المجتمع المدني تطالب بضرورة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مما دفع القضاة في مصر يؤكدون على استقلال السلطة القضائية بشكل كامل عن السلطة التنفيذية في 13 ماي 2005م وفي نفس السياق فإن التعديلات الدستورية لعام 2007م شهدت معارضة شديدة من قبل أحزاب التجمع والكرامة والتي انتقدت على أنها تمنح للحاكم سلطة واسعة إضافة على أنها تتيح لأجهزة الأمن انتهاك حقوق المواطنين، وهو الوضع الذي يفسر فشل عملية التحول الديمقراطي في مصر وتحول عمليات الديمقراطية من أداة لحل المشكلات إلى أداة لتوليد الأزمات وتعميقها.²⁰

من الملاحظ بأن التحول الديمقراطي سواء في الأردن أو في مصر أفرزته ظروف معيشية وضغوط كان من الضروري على النخب العربية الحاكمة الاستجابة لها وهو ما شهدته وتشهده العديد من الدول العربية من انقلابات داخلية وردود فعل شعبية عنيفة ناتجة عن ضعف أداء النظام السياسي.

خامسا: الحلول المقترحة لتجاوز أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.

لقد واجهت عمليات الديمقراطية في الوطن العربي صعوبات من الناحية العملية مما انعكس ذلك بالسلب على الواقع المعاش وعلى الأوضاع الداخلية لهذه الدول؛ بظهور أزمات وزيادة حدتها فكلما حاولت الحكومات التخفيف منها كلما ازدادت الأزمة وتعمقت أكثر، وبالتالي تحولت عمليات الديمقراطية من أداة لحل المشكلات إلى أداة لتوليد الأزمات وتعميقها، ولتجاوز أزمة الديمقراطية في الوطن العربي يجب توفر عدة عوامل أساسية :

1/ إعادة هيكلة النظام السياسي للدولة:

من المعروف أن النظم السياسية العربية، هي نظم استبدادية¹³ تفتقر للتداول على السلطة، نظم تتميز بتدني مستوى الأداء الذي يعقبه بالضرورة تآكل شرعية النظام السياسي وفي بعض الأحيان حتى اضمحلاله وزواله، فكلما كان أداء النظام السياسي ضعيف كلما تآكل شرعيته، والعكس صحيح، كما تتميز بتدني مستوى المشاركة السياسية وضعف أداء منظمات المجتمع المدني؛ نتيجة غياب الثقافة السياسية لهذه المجتمعات وغيرها من الأساسيات التي تقوم عليها الديمقراطية.

وعليه فإنه لا بد من تطوير اليات عمل الأنظمة السياسية وتعزيز التطور الديمقراطي بحيث تعتبر عملية تطوير وتحديث اليات عمل الأنظمة السياسية مطلبا ضروريا لتحقيق الرقابة الديمقراطية كونها الإطار العام المنظم لكل العمليات السياسية والمؤطرة للمشاركة الجماعية الاختيارية التي تسهم في بناء وتنمية وتقوية دعائم المجتمع جنبا إلى جنب مع جهود الدولة، فقد أدركت الكثير من الحكومات أهميته ودوره في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، فمن جانب الرؤى الوظيفية يقوم الترشيح السياسي على تنمية أبنية أساسية عالية

التخصص والتنوع، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية، بالإضافة إلى ترشيد السلطة والمشاركة السياسية وتمايز المؤسسات والوظائف السياسية، كما يؤكد "هنتجتون" على ضرورة أن يكون النظام متحركاً فيكتسب القدرة على التكامل والتكيف والإبداع، وبهذا 21

تصبح السلطة الرشيدة والبنى المتميزة والمشاركة الجماهيرية حسب "هنتجتون" هي الفاصل في تحديد الرشادة في الحكم والمعياري الحقيقي لتطور التزام السياسي وتقدمه، ويستند هذا التصور إلى أن إقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية يقوم على دخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية السياسية فضلاً عن كفالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك، 22.

وعليه لا بد من إعادة النظر في تركيبة النظام السياسي ككل وإحداث تغييرات جذرية في مكوناته على مستوى الأفراد وعلى مستوى المؤسسات ومختلف التنظيمات.

12/ صياغة ذهنية جديدة وفكر جديد والتخلص من الثقافة التقليدية:

ترتبط الثقافة السياسية في المنطقة العربية بالثقافة التقليدية المرتبطة بالولاءات العشائرية والقبلية والميولات الشخصية لفئة معينة وهي الفئة التي تركز عليها السلطة؛ هذه الثقافة التي تميزت بها الذهنية العربية والتي انعكست بالسلب على الواقع المعاش والتي شجعت كثيراً الطبيعة الاستبدادية لهذه النظم واحتكارها للسلطة والتي أهملت في المقابل نخب جديدة ذات توجهات عصرية وحديثة؛ فلا بد من تغيير هذه الذهنية التقليدية وإنتاج ذهنية جديدة تتقبل الرأي الآخر تتعامل مع هذه النخب الجديدة لتسيير شؤون المجتمع، والنظر نظرة عصرية؛ بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

فالنظام الديمقراطي هو ذلك النظام السياسي الذي يعطي لكل المحكومين القدرة المنتظمة والدستورية لتغيير حكاهم بطريقة سلمية، إذا قرروا ذلك بأغلبية كافية اعتماداً على الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني غير العنيفة والمؤسسة بحرية للقيام بدورهم كمواطنين والتمتع بجميع حقوقهم المدنية والضمانات الشرعية لمزاولة، ويشير هذا التصور إلى أن مفهوم الممارسة الديمقراطية في حد ذاته يجب أن يتضمن عملية نسقية، يتحدد من خلالها أفضل الطرق والآليات الدستورية لتسيير الشأن العام وتحقيق المصلحة الوطنية ولا يتم ذلك إلا من خلال المشاركة بين الفاعلين المحليين أي الانتقال بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم من الإنقياد إلى التفاعل المبني على المساواة أمام القانون، فالديمقراطية ليست مؤسسات تمثيلية واليات مفضية إليها وهو مضمون

المفاهيم التقليدية للديمقراطية بل تتطلب كذلك قيما ديمقراطية تمس طرق التعامل مع الغير ومكانة وفعالية البنى التقليدية في المجتمع (الديمقراطية المشاركة) 23.

3/ القناعة الذاتية نحو التغيير والتحسين:

يرجع فشل عمليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي إلى انعدام القناعة الذاتية نحو التغيير والتحسين سواء من قبل النخب الحاكمة بالدرجة الأولى أو من قبل المجتمع ذاته بالدرجة الثانية؛ بحيث أن الانفتاح الديمقراطي في هذه المجتمعات كان نتيجة ضغوط خارجية، فلا بد من توفر قناعة ذاتية تكون نابعة من المجتمع ذاته من نخب وأفراد وتنظيمات لتغيير الوضع والتوجه نحو التحسين والتجديد.

فالوطن العربي يملك مبررات التفاؤل في امكانية تجاوزه مرحلة الإستبداد والتمهيد لعملية تحول ديمقراطي فهو أيضا وبشكل أكثر حدة تكمن في اعماقه معطيات تعيق تلك العملية ونقصد هنا بالتحول الديمقراطي النابع من الذات بعيدا عن المؤثرات الخارجية بمعنى اخر اقامة نظام ديمقراطي يرتدي خصوصية عربية، فالديمقراطية بالاساس هي مسألة داخلية تتعلق ببنية المجتمع ودرجة تطوره ومدى قبوله وقدرته على التعايش مع مبادئ الديمقراطية أو كما وصفها "سعد محيو": بالسيف ذو الحدين 24.

4/ تحقيق الاكتفاء الذاتي والاهتمام بالتصنيع المحلي:

ما يميز الدول العربية أنها دول تعتمد على الاستيراد وليس التصدير وبالتالي فهي دول مستهلكة وليست منتجة وهو ما يعاب على الاقتصاد العربي مما جعلها تتسم بالتبعية للخارج، وعليه لا بد من النهوض وتحرير الاقتصاد في الوطن العربي من السيطرة والهيمنة الأجنبية، وهذا يتطلب استغلال الموارد المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية القطاعية واستغلال الرأسمال البشري؛ بإعداد الطاقات البشرية الكفيلة بدعم الإنتاج المحلي وبناء مجتمع المعرفة، فالإنسان هو أساس التنمية وهدفها وتأمين حقوقه يشكل الأساس المادي لمفهوم التنمية بمفهومها الديمقراطي.

إذ أنه من البديهي النظر إلى الفوارق والتناقضات الإقتصادية والإجتماعية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع على أنها مولدات وحاويات لإحتضان الصراعات العنيفة وفقدان المواطنة التي تقضي بدورها على الحد الأدنى من الإتفاق حول الأسس الجوهرية داخل المجتمع، فمن خلال الإسترشاد بالدراسات الأكاديمية التي بينت أن مقدرة المجتمع على التلاحم والإندماج وتحقيق العدالة تكون أوفر للوصول إلى أسس ومبادئ المواطنة وترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الإقتصادي أي وجود علاقة طردية ما بين التطور الإجتماعي- الإقتصادي وحل مشاكل المواطنة داخل المجتمع، إذ لا بد من إدراك

أن المواطنة المتكاملة لا تعتمد على المشاركة في العملية السياسية فقط بل لا بد من التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق 25. مبادئ العدالة والمساواة.

وهنا يزداد الحديث في العالم المعاصر عن الديمقراطية كمفهوم يعبر عن القيم المشتركة في المجتمع وأسلوب من أساليب الحكم وهدفا أساسيا لصون وتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي، وتقوم بالأساس على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان والمحافظة على التوازن بين الفردي والجماعي، فالديمقراطية التي يتم فيها "الانتخاب" على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته ويقع على عاتق السلطة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية غير كافية -عمليا- على اضعاف صبغة "التميز" كنموذج حكم وتسيير، ومن ثم فإن الديمقراطية كقيمة يجب أن يتم تقبلها من جميع أطراف ومكونات المجتمع "كمطلب" وان يتم التعامل معها بمرونة، على هذا الأساس تنمو وتتطور الديمقراطية مع وجود متغيرات ومؤشرات مهمة كالحكومة الفعالة التي تتصف بالأمانة والشفافية وتقوم على الإختيار الحر وتحمل المسؤولية الوطنية عن إدارتها للأمر العامة، والمجتمع المدني كمراقب وموجه للسياسات بالإضافة إلى عنصر المساءلة 26.

خاتمة:

لقد انتهجت الدول العربية النهج الديمقراطي في محاولة منها للخروج من بعض المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها شعوب المنطقة؛ فاستخدمت الديمقراطية كأداة لحل هذه المشاكل لكن حينما اصطدم المفهوم بالواقع تحولت من أداة لحل المشكلات إلى أداة لتوليد الأزمات وتعميقها؛ ويرجع السبب في ذلك إلى انعدام القناعة الذاتية نحو التحسين والتغيير سواء من النخب الحاكمة أو من المجتمع، بحيث كان الاتجاه الديمقراطي في الوطن العربي نتيجة لضغوط فرضتها قوى خارجية تهدف إلى تحقيق مصالحها.

لذلك فإن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ناتجة من المجتمع ذاته من أفراد، مؤسسات، تنظيمات وغيرها والتي دفعت بها عوامل خارجية مما انعكس على فشل عمليات الديمقراطية والياتها من الناحية العملية، فالأنظمة السياسية العربية في هذا الإطار اهتمت بالشكل واهملت المضمون الحقيقي للديمقراطية الأمر الذي انعكس بالسلب على الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية.

ولمحاولة تجاوز أزمة الديمقراطية في الوطن العربي فإنه لا بد من :

-إعادة هيكلة النظام السياسي للدولة.

- صياغة ذهنية جديدة وفكر جديد.

—القناعة الذاتية نحو التغيير والتحسين.

—تحقيق الاكتفاء الذاتي والاهتمام بالتصنيع المحلي.

—القناعة الذاتية نحو التغيير والتحسين.

الهوامش:

1-الأحمري محمد، 2012، الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق. الشبكة العربية للأبحاث:بيروت،،ص 55-59.

2-Nuno Serveriano Teixeira, The International politics of Democratization(Comparative Perspectives).Rontledge :New York,2008,p11.

3-حرب وسيم، أشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية:مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون. منشورات الحلبي: بيروت، 2010، ص ص 10، 11.

4- زريق نفيسة، 2009. عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والأفاق، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص، ص 18، 19.

5- غليون برهان، مجتمع النخبة. معهد الإنماء العربي:بيروت، 1986، ص ص 14، 13.

6- حافظ أبو سعدة، 2007. الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الحكم المركزي: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الرابع عشر، ص ص-59، 61.

7- نفس المرجع، ص 61.

8 -الأحمري محمد، مرجع سابق، ص 59.

9-هوبزباوم إيريك، العولمة والديمقراطية والإرهاب. تر: حمدان أكرم وطيب نزهة. الدار العربية للعلوم:بيروت، 2009، ص 99.

10- علي وهب، 2013، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التامر الأمريكي الصهيوني. شركة المطبوعات، بيروت ص 547

11- حيدر علي حسين، 2013، الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. دار الكتب العالمية، الأردن، ص 117.

12- فوز نايف عمر ربحان، 2007، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية الدراسات العليا، ص 111.

13- نفس المرجع، ص 114.

14- عمر مرزوقي. "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي". مجلة المفكر، العدد العاشر، جانفي 2014، ص 171.

15- هوبز باوم إيريك، مرجع سابق، ص 101.

16- عمر مرزوقي، مرجع سابق، ص 172

17- فوز نايف عمر ربحان، مرجع سبق ذكره، ص 113.

18-Larry Diamand , «Why Are The No Arab Democracies».Journal of Democracy, Volume21,January2010.p4.

- 19-رضوان محمد المجالي."أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الإستقرار السياسي". **دقائق السياسة والقانون**، العدد الثاني عشر، جانفي 2015.ص55.
- 20-بلعور مصطفى،"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)" أطروحة دكتوراه.(جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام)،ص45.
- 21- عبد الكريم هشام،2018، العناصر المحققة لاستدامة الترسخ الديمقراطي في الدول العربية: بين "الفعالية الحكومية" و"الاداء الديمقراطي". **مجلة اتجاهات سياسية**،المركز العربي الديمقراطي، العدد الثاني،ص5.
- 22- نفس المرجع،ص5.
- 23- صبري بديع عبد المطلب،2018، المواطنة والديمقراطية: سياسة شرعية وتحديات معاصرة. **مجلة اتجاهات سياسية**،المركز العربي الديمقراطي،العدد الثاني،ص23.
- 24- فوز نايف عمر ربحان، مرجع سبق ذكره،ص112.
- 25- صبري بديع عبد المطلب، مرجع سبق ذكره،ص37.
- 26- عبد الكريم هشام،مرجع سبق ذكره،ص15.